انطلقت حملته تحت شعار (اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة) .. الأمين العام للأمم المتحدة :

العنف ضد المرأة لا يمكن القبول به أو التماس العذر له أو التهاون بشأنه

العنف الموجه ضد المرأة مسألة لا تحتمل الانتظار ويجب عقاب مرتكبيه

عرض / أماني العسيري

تسعى حملة الأمين العام إلى تعبئة الرأي العام لكفالة عمل صناع السياسات في أعلى المستويات على منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه .

كلمات قليلة حوت في طياتها معاني التآزر و الصمود والوقوف ضد جميع أشكال ووسائل العنف ضد المرأة تلك الكلمات التي ألقاها في بداية حملته الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تحت عنوان (أتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة)..

وقال: يجب علينا أن نتحد فليس بوسع أي قائد سياسي أو أية حكومة التسامح مع العنف ضد المرأة أيا كان شكله، أو سياقه، أو ظروفه. إن وقت التغيير قد حان، ولكن التغيير المنشود لن يحدث إلا إذا وقفنا جنبا إلى جنب ورفعنا صوتنا مطالبين به.

وقد انطلقت الحملة في فبراير 2008 والتي تمثل مسعى متعدد السنوات يهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم والقضاء عليه في نهاية المطاف وهي مستمرة إلى العام 2015 و في إطارها سيتم دعوة الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشباب والقطاع الخاص ووسائط الإعلام ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى توحيد صفوفها في مواجهة الآفة العالمية المتمثلة في ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات، مستفيدة من الأطر الدولية القائمة في مجالات القانون والسياسات العامة والدعم الملحوظ المتمثل في تزايد عدد المبادرات المطروحة من شركاء الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية ، فالعنف ضد المرأة لا يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان فحسب ، لكنه أيضا تترتب عليه تكاليف اجتماعية واقتصادية هائلة ، كما أنه يقوض مساهمة المرأة في التنمية والسلام والأمن وهو يشكل أيضا تهديدا خطيرا بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية .

وأكد انه ليس هناك نهج عمومي يمكن أن يأخذ به الجميع إزاء مكافحة العنف ضد المرأة فالنهج الذي يصلح لبلد ما قد لا يفضي إلى النتائج المرجوة في بلد آخر وعلى كل بلد أن يستنبط إستراتيجيته الخاصة به في هذا الصدد.

وأضاف قائلا: " غير أن هناك حقيقة عالمية واحدة تنطبق على جميع البلدان والثقافات والمجتمعات ألا وهي أن العنف ضد المرأة لا يمكن على الإطلاق القبول به أو التماس العذر له أو التهاون بشأنه " .

وأفاد بأن العنف الموجه ضد المرأة مسألة لا تحتمل الانتظار وهذا ما يتجلي من مجرد إطلالة على الإحصاءات فكل امرأة من ثلاث نسوة يحتمل أن تتعرض في عمرها للضرب أو تكره على ممارسة الجنس أو تتعرض للاعتداء. ومن خلال ممارسة اختيار الآباء لجنس المولود ، يحرم العديد من الإناث من حقهم في الوجود، وليس بمنأى عن هذه الآفة أي بلد أو ثقافة أو امرأة شابة كانت أم مسنة وفي أغلب الأحوال لا يعاقَب على هذه الجرائم ويفلت مرتكبوها من العقاب..

وهذه الحملة إنما هي من أجلهن فهي حملة من أجل النساء والفتيات اللواتي يحق لهن العيش بمنأى عن العنف حالاً واستقبالا وهي حملة لوقف ما تتكبده البشرية جمعاء من تكلفة باهظة من جراء العنف المرتكب ضد المرأة) .

كسر حاجز الصمت للحد من العنف

ودعا قائلا : " آن الأوان للتركيز على الإجراءات الملموسة التي يمكننا وعلينا جميعا الدول الأعضاء وأسرة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأفراد رجالا ونساء اتخاذها لمنع هذه الآفة والقضاء عليها ، لقد آن الأوان لكسر جدار الصمت وجعل القواعد القانونية واقعا في حياة المرأة " .

وأضاف الأمين العام: قادة العالم رجالا ونساء عليهم أن يقودوا حملات وطنية لوضع حد للعنف ضد المرأة . وسيستفاد من ازدياد التزام الرجال بمنع العنف ضد المرأة وبمكافحته، وسترحب الحملة بمشاركة الرجال والفتيان الفعالة وتشجعها، إدراكا للدور الحيوي الذي يجب أن يلعبوه.

وفي ذلك ستسعى الحملة إلى تعبئة الرأي العام لكفالة عمل صناع السياسات في أعلى المستويات على منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه وسيتمثل أحد أهدافها الأساسية في كفالة الإرادة السياسية وزيادة الموارد المقدمة من الحكومات والمؤسسات الدولية وكيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص وغيرها من الجهات المانحة لاعتماد السياسات وتنفيذ البرامج الرامية إلى معالجة هذا المشكل.

الهدف العام

وتركز الحملة التي تصادف التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2015) على ثلاثة مجالات أساسية : الدعوة على الصعيد العالمي وعلى الأمم المتحدة إلى القيادة بالقدوة وتعزيز الجهود والشراكات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي .

ويعكس ربط هذه الحملة بالأهداف الإنمائية للألفية حيلولة العنف ضد المرأة دون مشاركتها الفاعلة في التنمية واعتبار هذا العنف عائقا حقيقيا أمام تحقيق جميع الأهداف المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

الإفادة من الزخم

و يمثل الدعم القوي المتمثل في التحرك الجاد للجمعية العامة ومجلس

الأمن الاستفادة الكبرى التي تتحرك عليها عجلة الحملة لاتخاذ إجراءات ضد جميع أشكال العنف ضد المرأة بما فيها الاغتصاب في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وكذا ما حدث في السنوات الأخيرة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية فقد أحرزت الحكومات تقدما كبيرا من خلال وضع أطر قانونية وسياسية تشمل مختلف أشكال العنف وتسعى إلى وضع حد للإفلات من العقاب ومنها تعهد قادة العالم بمضاعفة جهودهم من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة في قمة المؤتمر العالمي سنة 2005 . وهناك الدراسة المتعمقة التي أجراها الأمين العام والتي اتضح بعد نشرها بروز مزيد من الزخم بفعل قرارين اعتمدتهما الجمعية العامة (61/143 و 61/133) بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، عامي 2006 و 2007 على التوالي وقرار اعتمدته بشأن الاغتصاب والعنف الجنسي (61/134) في كانون الأول/ ديسمبر 2007 بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وستستفيد الحملة من كل سنوات العمل الذي اضطلعت به الناشطات والمجموعات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تواصل كقوى تغيير قيادة النضال لفضح أعمال العنف والتصدي لها وقد مكن إصرارها وعملها المثابر من إدراج قضية العنف ضد المرأة في جدول الأعمال العالمي وفي تعميق فهم طبيعة العنف ضد المرأة والفتاة ونطاقه وأثره على الناجيات وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية وبلدانهن.

تحت شعار (معاً نواجه النزاع المسلح ونضع حداً للعنف ضد المرأة !)

اليمن تنفذ حملة الـ 16) يوماً من النشاط لمواجهة العنف ضد المرأة

صنعاء / بشير الحزمي

تنطلق اليوم فعاليات حملة الـ16 يوماً من النشاط لمواجهة العنف ضد المرأة والتي تنفذها جمعية رعاية الأسرة اليمنية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في محافظة حضرموت خلال الفترة 25 نوفمبر – 10 ديسمبر 2012م.

وتشمل الحملة التي تنفذ هذا العام تحت شعار(معاً نواجه النزاع المسلح ونضع حداً للعنف ضد المرأة) العديد من الفعاليات النوعية الميدانية التوعوية لمناهضة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي .

وتهدف الحملة التي تحمل موضوعاً عالمياً من المنزل إلى السلام في جميع أنحاء العالم وضع حداً للعنف ضد المرأة، وتصادف الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تكرس لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي لدعم البحث عن نقاط التقاء العنف القائم على نوع الجنس وفكر النزاع المسلح. حيث يستمر مركز القيادة العالمية (cwgl) في التواصل مع المشتركين لمواجهة فكر النزاع المسلح والبحث عن الهياكل الاقتصادية الاجتماعية التي تحفز العنف القائم على نوع الجنس استناداً على تعليقات الأفراد والمنظمات المشاركة.

وتوفر حملة الـ16 يوماً هذا العام والتي تبدأ يوم 25 نوفمبر ، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء ، وتنتهي يوم 10 ديسمبر ،اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الفرصة للتفكير مليا في ما يمكن القيام به لتنبيه الحكومات إلى مسئولياتها، والطعن في الهياكل التي تسمح للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالاستمرار.كما هو الحال دائما ، وتمثل المشاركة في هذه الحملة فرصة للوقوف ضد العنف ورفع الوعي حول هذا الموضوع.وفرصة لضم أصواتنا إلى تلك الأصوات فى بلدان ومناطق أخرى الذين يرفضون أن تكون صامتة.

ويعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي قضية تؤثر على الجميع على مستويات متعددة.

ويشكل النزاع المسلح مصدراً رئيسياً للعنف ضد المرأة. كأيديولوجية أن هذا الفكر يخلق ثقافة الخوف لأنه يؤيد استخدام العنف ، والعدوان ، والتدخلات العسكرية لتسوية النزاعات وفرض المصالح الاقتصادية والسياسية. ولهذا الفكر تأثير سلبي على مجتمعاتنا ، ويؤثر على الموارد ، المؤسسات ، والثقافة، والعوامل النفسية التي تحيط بالمجتمع ، بالإضافة إلى أنه يدعم أشكال العنف ألذكوري ويفترض أن العنف هو وسيلة فعالة لحل المشاكل، ولهذا الفكر عواقب وخيمة على أمن وسلامة أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال والرجال من العنف الجنسي .

يذكر أنه في عام 2011 تم تحديد خمسة مجالات ذات أولوية صادرة من منظور عالمي من قبل مجموعة خبراء عالميين وهي العنف السياسي ضد المرأة ، انتشار الأسلحة الصغيرة ودورها في العنف المنزلي ، والعنف الجنسي خلال وبعد انتهاء الصراع ، دور الأطراف الفاعلة في الدولة تجاه مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ، دور المرأة و السلام وحركات حقوق الإنسان في تحدي الروابط القائمة بين النزاعات المسلحة والعنف ضد المرأة.

وتسلط حملة الـ 16 يوماً لهذا العام على ثلاثة مجالات من المجالات الخمسة ذات الأولوية وهي : العنف الذي تمارسه جهات دولية، العنف المنزلي ودور الأسلحة الصغيرة، العنف الجنسي أثناء الصراعات وبعدها.

ويتوقع أن تكون حملة الـ16 يوماً هذا العام ناجحة بسبب نشاط الملايين من النساء وعشرات الآلاف من المنظمات في جميع أنحاء العالم الذين يريدون إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.